

تاريخ القرار 28 أكتوبر 2011

قرار

بتاريخ 28 أكتوبر 2011، أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات القرار ع 07-دد في مادة التدابير الوقائية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين :

المدعى : الشركة الوطنية للاتصالات في شخص ممثها القانوني، الكائن مقرها بحدائق البحيرة 2 البحيرة 1053 ضفاف البحيرة تونس.

من جهة

المدعى عليها شركة "أورنج تونس" في شخص ممثها القانوني والكائن مقرها بعمارة أورنج المركز الشمالي العمراني- 1003 تونس

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بالقانون ع 01-دد لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001 المنقح والمتمم بالقانون ع 46-دد لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون ع 01-دد لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008.

وبعد الإطلاع على المطلب المقدم من طرف الشركة الوطنية للاتصالات بتاريخ 21 أكتوبر 2011 والمتضمن طلبها اتخاذ التدابير الوقائية التي يقتضيها القانون لوضع حدّ للممارسات غير المشروعة والمنافية للمنافسة النزيهة الصادرة عن شركة "أورنج تونس" والهادفة الى سحب العرض الترويجي "ألو للكل".

وبعد الإطّلاع على بقية الوثائق المظروفة بالملف.

من حيث الشكل:

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله .

من حيث الأصل:

حيث اتّضح من المطلب سند الدعوى ومن بقية مظروفات الملف أن الشركة الوطنية للاتصالات كانت قد تقدّمت بتاريخ 12 أكتوبر 2011 بعريضة دعوى إلى الهيئة الوطنية للاتصالات ضد شركة "أورنج تونس" سجلت بدفاتر الهيئة تحت ع 34دد وتضمّنت طلب تدخل الهيئة قصد الإذن بسحب العرض التجاري "ألو للكل" وكل الوسائط الاشهارية المتعلقة به ،

وحيث وإعمالا منها لأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات ، تولّت الشركة الوطنية للاتصالات تقديم المطلب موضوع النظر الآن ضمّنته تظلمها من الممارسات غير المشروعة التي أقدمت عليها شركة "أورنج تونس" والمتمثلة في تسويق عرض تجاري ترويجي يخول لحرفاء هذه الأخيرة إجراء مكالمات هاتفية نحو شبكات الهاتف الرقمي الجوال لجميع المشغلين مقابل تعريفه منخفضة تقدر ب99- مليما للدقيقة الواحدة فقط وهي تعريفه لا تغطي حسب إدعاء العارضة التكاليف المستوجبة لتوفير الخدمة ، هذا علاوة على تعمد الجهة المدعى عليها التمديد في فترة الاككتاب في العرض الترويجي موضوع النزاع لفترة زمنية إضافية تمتد على خمس أيام بداية من يوم 19 أكتوبر 2011 بعد أن سبق لها ترويج العرض المذكور على مرحلتين انتهت الأولى مع موفى شهر أوت 2011 وامتدت الثانية من 08 إلى 18 أكتوبر 2011 وانتهت الشركة المدعية إلى طلب تدخل الهيئة بهدف اتخاذ التدابير الوقتية التي يقتضيها القانون لوضع حد للممارسات غير المشروعة والمنافية لقواعد المنافسة النزيهة الصادرة عن خصيمتها وذلك إلى حين البتّ بشكل نهائي في أصل النزاع موضوع القضية المشار إليها أعلاه.

وحيث قدّمت العارضة تأييدا لدعواها نسخة من المعلقة الاشهارية للعرض محل النزاع تحتوي على وصف لخصائصه التجارية وتتص على التمديد الإستثنائي في فترة ترويج ذلك العرض.

وحيث شدّدت العارضة على عدم مشروعية هذا العرض وعلى عدم احترامه لمبادئ المنافسة النزيهة اعتبارا لخرقه من جهة أولى لأحكام قرار الهيئة عد 05-د الضابط للمبادئ التوجيهية المتعلقة بكيفية ترويج العروض التجارية لمشغلي الشبكات العمومية للاتصالات وللانخفاض المفرط الذي اتسمت به التعريفة الموظفة عليه والتي لا تغطي حسب ما جاء بالدعوى تكاليف الربط البيني و التكاليف التقنية والتجارية الضرورية لتميرير الخدمة سواء داخل شبكة خصيمتها أو خارجها من جهة ثانية، مضيئة أن بانتهاجها لمثل هذه السياسة التجارية القائمة على البيع بالخسارة، تتعمّد الشركة المنافسة توسيع قاعدة حرفائها من خلال استقطاب حرفاء اتصالات تونس بأساليب غير مشروعة الأمر الذي أثر سلبا على الوضعية الاقتصادية لهذه الأخيرة وعلى بقية المنافسين علاوة على ما قد ينتج عن ذلك من انعكاسات سلبية مباشرة على توازن سوق التفصيل.

في مدى وجاهة الطلبات

حيث بالرجوع إلى ملف القضية الاستعجالية موضوع النظر الآن وما تضمنته من وثائق، يتضح أن جوهر النزاع وموضوعه يتعلق أساسا بالتمديد الاستثنائي الذي قامت به الجهة المدعى عليها على مستوى المدّة الزمنية المخصّصة لترويج العرض المسمى "ألو للكل" والممتدة من 19 إلى 23 أكتوبر 2011،

وحيث وأثناء النظر في مطلب الحال، تبين للهيئة أن العرض موضوع النزاع لم يعد مسوّقا باعتبار أن المدّة الاستثنائية التي تم إضافتها من قبل الشركة المدعى عليها لترويج العرض التجاري المذكور قد انتهت،

وحيث لا جدال في أن اتخاذ التدابير الوقتية يقتضي توفر عنصرين أساسيين أولهما عدم المساس بالأصل وثانيهما ثبوت الصبغة الاستعجالية للطلبات،

وحيث أن توفر ركن الاستعجال مبناه رفع المضرة المدعى بها،

وحيث وطالما زال الضرر بسحب المطلوبة للعرض التجاري موضوع النزاع فإن ذلك يؤدي حتما إلى زوال الصبغة الاستعجالية للتداعي،

وحيث وان توقّف ترويج العرض موضوع الخلاف من طرف شركة أورنج تونس أثناء تعهد الهيئة بالمطلب الحالي، يجعل من عنصر الاستعجال الذي يقتضي استصدار قرار حمائي فوري يرمي إلى درء الأضرار التي قد تنجم عن مواصلة تسويق العرض التجاري المذكور منتفيا في قضية الحال، وحيث يتحصص من كل ما سلف بسطه أن الدعوى أضحت مجردة من عنصر الاستعجال الأمر الذي يجعل من اتخاذ تدابير وقتية أو تحفظية في هذا الإطار في غير محله واتجه تفريعا على ذلك رفض المطلب.

ولهاته الأسباب

وعملا بأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قرّرنا نحن كمال السعداوي، رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، رفض المطلب.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

كمال السعداوي